أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول العربية (النفطية وغير النفطية)-دراسة قياسية للفترة (2000-2016)

The impact of foreign direct investment on socio-economic development in Arab countries(oil and non-oil)-Empirical study for the period (2000-2016)

عمار حميود[1]*، نادية زوقارت[2]

[1] كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر/ الجزائر

[2] كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة معسكر/ الجزائر

تاريخ الاستلام: 2019/10/15؛ **تاريخ المراجعة:**2019/10/20؛ **تاريخ القبول:**2020/01/11

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول العربية (النفطية وغير النفطية)، خلال الفترة (2000-2016)، وقد تم الاعتماد على مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من أجل قياس التنمية الاقتصادية، وأيضا مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة لقياس التنمية الاجتماعية كما جاء في دراسة (Hanna Spinova&KiyyaaOugate, 2017)، وقد تم الاعتماد على البانل داتا Panel Data، وبالاعتماد على نموذجين الأول ضم المتغير التابع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والثاني ضم المتغير التابع متوسط العمر المتوقع عند الولادة، وبالاستناد إلى نتائج اختباري (Hausman Test)، و(Wald Test) تم استخدام التأثيرات الثابتة في النموذج الأول والتأثيرات العشوائية في النموذج الثاني، ليتبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر تأثيرا إيجابيا معنويا عند مستوى (1%) على التنمية الاجتماعية في الدول العربية غير النفطية وبنسبة أقل في النفطية منها، بينما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا إيجابيا غير معنوي على التنمية الاقتصادية في الدول العربية.

الكلمات المفتاح: الاستثمار الأجنبي المباشر، التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، الدول العربية النفطية، الدول العربية غير النفطية.

تصنيف JEL: F21، O11.

Abstract: This study aimed To identify the impact of FDI on socio-economic development in Arab countries (oil and non-oil), and based on GDP per capita for measuring the economic development, and the life expectancy index at birth for measuring the social development as stated in (Hanna Spinova & Kiyyaa Ougate, 2017) study, and based on Panel Data, and two models: the first (the dependent variable is: GDP per capita), the second (the dependent variable is: life expectancy index at birth), and based on two tests: Hausman test, Wald test, and was used Fixed Effect Model in the first model and Random Effect Model in the second model, and the results are: there is a significant positive effect at (1%) of FDI on social development in Arab non-oil countries and lesser extent in Arab oil countries, while the FDI does not affect on economic development in Arab countries.

Key words: the foreign direct investment, the social development, the economic development, the oil Arab countries, the non-oil arab countries

Jel Classification Codes : F21, O11.

* Corresponding author, e-mail:hamioud.ammardoc2017@gmail.com

I- تمهيد :

تسعى العديد من الدول العربية كغيرها من دول العالم إلى النهوض باقتصادها وتنميته جنبا إلى جنب مع رفاهية مجتمعاتها، وهذا ما نراه عيانا في واقع كثير منها، بل إن صدى الاستراتيجيات التي تضعها بعض من هذه الدول العربية يصل إلى الآفاق بغية الترويج والإشهار أو الإعلان عن نواياها الاقتصادية المستقبلية، ومشاريعها التنموية الاجتماعية، وجذب الأجانب للاستثمار بها، أو بالأحرى الفوز بأكبر الصفقات الاقتصادية، وكسب العديد من المشاريع الاستثمارية الأجنبية، وبخاصة المباشرة منها لما تعتقده هذه الدول من المنافع العديدة التي يمكن أن تُجنى من ورائها، مثل نقل الخبرة والتكنولوجيا الحديثة، وتوفير مناصب الشغل، وبناء المؤسسات الجديدة، وتحويل العملات الأجنبية، وزيادة الطلب على العملة المحلية وغيرها، ولهذا هناك العديد من الدراسات الحديثة التي أصبحت تتناول مدى تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية للدول، إلى أن تعدت ذلك فأصبح يُنظر إليها أيضا كأحد العوامل التي يمكن أن تساهم في التنمية الاجتماعية.

إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي عانت منها كثير من الدول العربية وخاصة في السنوات الأخيرة بعد الأزمة المالية العالمية، ومالها من تداعيات على جميع دول العالم وفي جميع نواحي الحياة بما فيها الاقتصادية والاجتماعية، ناهيك عن الأوضاع التي مرت بها المنطقة العربية خلال سنة 2011 بسبب الأحداث التي عرفتها بعض دولها، حتم ولازال يحتم على هذه الدول أن تجد الحلول لتبعات هذه الأزمات المتوالية وأن تعمل أكثر من غيرها على تنمية اقتصادياتها ومجتمعاتها، ولعل من بين هذه الحلول على المستوى الاقتصادي، هو جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولهذا جاءت هذه الدراسة للتعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الدول العربية ومدى تأثيره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها.

I.1- إشكالية الدراسة

يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما مدى تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية على تنميتها سواء الاقتصادية أو الاجتماعية ؟

I.2- فرضية الدراسة

إن سعي الدول العربية كغيرها من دول العالم إلى جذب المستثمرين الأجانب للاستثمار المباشر بها يعود إلى أن لهذا النوع من الاستثمارات دور إيجابي يساهم في الدفع بعجلة التنمية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية، وعليه يمكن وضع فرضية الدراسة التالية:

للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الوطن العربي أثر إيجابي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

I.3- أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، ومدى تأثيرها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية بها، وخاصة بعد التطورات التي عرفتها المنطقة العربية بعد أحداث سنة 2011، وأيضا بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

I.4- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

-تسليط الضوء على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

-تشخيص واقع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي بالاعتماد على مؤشرات مختارة

-التعرف على مدى وجود تأثير للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تسعى كثير من دول المنطقة في سبيل اجتذابها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية بها.

I.5- منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة واختبار فرضيتها سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي والكمي للتعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومدى تأثيرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

I.6- الدراسات السابقة

لتحقيق أغراض هذه الدراسة سيتم الاعتماد على بعض من الدراسات السابقة التي أُتيحت وتم الحصول عليها خلال هذه الدراسة، والتي يُعتقد أنها مناسبة من خلال اعتماد جلها في التوصل إلى نتائجها على دراسات إحصائية تحليلية، وانطلاق معظمها من دراسات سابقة أخرى، وهذه الدراسات السابقة هي كما يلي:

دراسة (Spinova Hanna & Ougate Kiyyaa, 2017) الموسومة بعنوان: "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأوروبية النامية"

سعت هذه الدراسة إلى الكشف على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية (المُقاسة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، وأيضا الكشف عن مدى وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاجتماعية (المُقاسة بمتوسط العمر المتوقع (Life expectancy) مرة، ومرة أخرى بمؤشر المساواة (GINI index)) في عينة من الدول الأوروبية النامية، وذلك خلال الفترة (1995-2016)، وبالاستناد إلى بيانات البانل التي شملت 22 دولة للنموذج الذي ضم مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي، و15 دولة بالنسبة للنموذج الذي ضم مؤشر متوسط العمر المتوقع، و 20 دولة بالنسبة للنموذج الذي شمل مؤشر المساواة، وبالاعتماد على دراسة التأثيرات الثابتة تم التوصل إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي معنوي عند مستوى (1%) على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن له أثرا سلبيا غير معنوي على متوسط العمر المتوقع، بالإضافة إلى أن ليس له أثر (ذو قيمة معدومة) على مؤشر المساواة.[1]

دراسة (Linn Alexandersson & Gabriella Myrbäck, 2016) بعنوان: "العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال الفترة (1995-2014)، وذلك من خلال التحقق من مدى وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاجتماعية ومقارنتها بعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا عن طريق تحليل بيانات البانل، حيث شملت هذه الدراسة 30 دولة عند قياس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP per Capita)، وتوفرت على بيانات 25 دولة فيما تعلق بقياس مؤشر متوسط العمر المتوقع (Life expectancy)، وبيانات 21 دولة في ما تعلق بمؤشر (GINI index)، وذلك على مدى أربع فترات زمنية، وقد استخدمت هذه الدراسة أسلوب التأثير الثابت، حيث توصلت إلى وجود أثر إيجابي معنوي عند مستوى (1%) لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على النمو الاقتصادي (المُقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(GDP per Capita)) في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بينما لا يوجد دليل على أن التنمية الاجتماعية (المُقاسة بمتوسط العمر المتوقع (Life expectancy)، ومؤشر المساواة (GINI index)) تتحسن بزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثر سلبي وغير معنوي على متوسط العمر المتوقع، وأثر إيجابي معنوي عند مستوى (1%) على مؤشر المساواة.[2]

دراسة (ÖKTEN N.Zeynep & ARSLAN Önal, 2013) بعنوان: "الاستثمارات الأجنبية المباشرة والظروف الاجتماعية والاقتصادية – حالة تركيا"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والظروف الاجتماعية والاقتصادية في دولة تركيا، وذلك من خلال دراسة التكامل المشترك باستخدام اختبار (Johansen Cointegration Test)، وبناء نموذج تصحيح الخطأ، حيث توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة توازنية على المدى البعيد، وتمَّ بناء نموذج تصحيح الخطأ، ليتبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤثر على الظرف الاجتماعي والاقتصادي، ولكن علاقة التكامل المتزامن بينت العكس أي ان الظرف الاجتماعي والاقتصادي في تركيا هو من يؤثر إيجابا ومعنويا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.[3]

دراسة (Kolstad Ivar & Tøndel Line, 2002) بعنوان "التنمية الاجتماعية والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية"

تناولت هذه الدراسة الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمتغير تابع والتنمية الاجتماعية كمتغير مستقل يضم العديد من المؤشرات مثل: الظروف الاجتماعية والاقتصادية والفساد والحقوق السياسية والأمن، وشملت هذه الدراسة 61 دولة نامية وخلال الفترة (1989-2000)، وبالاعتماد على أسلوب الانحدار وبناء عدة نماذج توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة بين مركبات التنمية الاجتماعية والاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتحفز من خلال التنمية الاجتماعية.[4]

I.7- حدود الدراسة

شملت هذه الدراسة دول الوطن العربي وهي 22 دولة، وخلال الفترة الزمنية الممتدة من 2000 إلى غاية 2016.

I.8- صعوبات الدراسة

تمثلت صعوبات الدراسة في قلة الدراسات السابقة التي تناولت آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على كل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية على السواء، بالإضافة إلى عدم توفر البيانات فيما تعلق ببعض المتغيرات بالنسبة لبعض من الدول العربية، مما حدّ من عينة الدول المدرجة في الدراسة بالإضافة إلى تضييق المجال الزمني للدراسة أيضا ليكون من 2000 إلى غاية 2016.

I.9- الإطار النظري للدراسة

I.9-1-الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي

I.9-1-1-مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

من التعريفات المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر التعريف الذي يرى بأنه "استثمار يتطلب علاقة طويلة الأمد وانعكاسا لآخر فائدة ومراقبة من طرف كيان مقيم في اقتصاد واحد (المستثمر الأجنبي المباشر أو الشركة الأم) ..."[5]، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحتاج إلى علاقة طويلة الأمد من أجل جني الأرباح وتحقيق الفوائد المرجوة منه.

وهناك من عرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "تحركات رؤوس الأموال من المقيمين في دولة ما إلى أصول الاقتصاد العيني في الدولة المضيفة، والتي لا بد أن يتوافر بها مجموعة من الشروط، لعل من أهمها نسبة المشاركة، والتدخل في تكوين استراتيجيات المنشأة وإدارتها"[6]، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو نقل لرؤوس الأموال واستثمارها في شكل موجودات مادية على أراضي الدولة الأجنبية، أي أنه استثمار حقيقي يتم في دولة أجنبية.

كما عُرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "تملك دولة أو رعاياها لأوراق مالية صادرة في بلد آخر بما يؤدي إلى انتزاع السيطرة والإشراف على تلك الشركات التي أصدرت تلك الأوراق، في الوقت الذي تصل ملكية الطرف الأجنبي إلى درجة تمكنه من ممارسة تلك الحقوق والواجبات"[7]، وهنا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يتم من خلال تملك الشركات القائمة في دول أخرى عن طريق الأوراق المالية.

وهناك من يرى بأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن "امتلاك الأفراد أو المؤسسات غير المقيمين لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين مع الحق في المشاركة في إدارة هذا المشروع أو السيطرة الكاملة على إدارته، وذلك سعيا وراء ربحا أوفر أو عمالة أرخص أو لفتح أسواق جديدة، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة وقد يكون هذا المشروع مشروعا للتسويق أو للبيع أو للتصنيع أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي"[8]، أي ان المستثمر الأجنبي يمكن أن يكون له حق الملكية الكاملة للمشروع الاستثماري الذي يقيمه في دولة أجنبية، كما يمكنه الاستفادة من الميزات التي يتمتع بها البلد المضيف والتي تؤثر إيجابا على المشروع الاستثماري.

وعلى العموم فإنه يمكن تبني التعريف الأخير للاستثمار الأجنبي المباشر حيث يتضمن حرية المستثمر الأجنبي من تحويل ما يمتلكه ماديا ومعنويا، وما كان ملموسا وغير ملموس إلى الدولة المضيفة بما يمكنه من الاستفادة من مزاياها والعمل من أجل فتح أسواق جديدة وتحقيق أرباح أكبر.

I.9-1-2-تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي

الجدول (1) يوضح تطور مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، و الشكل (1) يوضح مسار تغيرها خلال الفترة (1995-2016)، حيث يمكن تقسيمها على العموم إلى الفترات الثلاثة التالية:

الفترة (1995-2008): برغم التذبذب الذي عرفته تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول الوطن العربي خلال السنوات الأولى من هذه الفترة، حيث أنه بعدما فاقت قيمة 7 مليار و900 مليون دولار خلال سنة 1998، سجلت أدنى قيمة لها في السنة الموالية حيث كانت أقل من مليار و200 مليون دولار، لتعرف مند سنة 2003 إلى غاية 2008 ارتفاعا مستمرا، كان أكبره سنة 2003 بمعدل نمو تجاوز 178%، لتبلغ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مع نهاية هذه الفترة قيمة 88 مليار و860 مليون دولار، ولعل هذا يعود إلى الجهود الترويجية التي تبذلها دول المنطقة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فعلى سبيل المثال لا الحصر خلال سنة 2005 وفيما تعلق بالتطورات التشريعية في سبيل تشجيع وحماية الاستثمار "صدر مرسوم رئاسي رقم 05-75 في 2005/2/26 صادقت فيه الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على اتفاقية الحماية المتبادلة للاستثمارات بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وفي دولة قطر ، صدر القانون رقم 2005/34 بشأن المناطق الحرة الاستثمارية والقانون رقم 2005/2 بشأن فتح سوق الدوحة للأوراق المالية للأجانب بنسبة 25% والقانون رقم 2005/5 بشأن حماية تعاميم الدوائر المتكاملة. وتبنت الجمهورية اللبنانية القانون رقم607 في تاريخ 2005/12/9 بشأن هيئات الاستثمار الجماعي بالقيم المنقولة وسائر الأدوات المالية. كما وقعت الجمهورية اليمنية اتفاقيات تشجيع وحماية متبادلة للاستثمارات مع كل من ألمانيا وأريتريا وموريتانيا وتم التوقيع على اتفاقية لتعزيز وحماية الاستثمارات الموقعة مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية... كما أن العديد من الدول العربية أصدرت تشريعات تتعلق بمكافحة غسل الأموال والتي تعطي المستثمر ثقة بالنظام القانوني والمالي في تلك الدول" [9]

الفترة (2009-2010): جاءت هذه الفترة في مرحلة حساسة عرفها الاقتصاد العالمي، وهي ما بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، والتي مست العديد من الدول العربية سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة وبدرجات متفاوتة، ولعل هذا ما أثر على تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي

المباشر إلى دول الوطن العربي كباقي دول العالم، حيث انخفضت التدفقات الواردة إلى الوطن العربي إلى أقل من 76 مليار و209 مليون دولار سنة 2009 كما هو مبين في الجدول (1)، حيث انخفضت بمعدل 14.24%، وهذا ما يؤكد أن"... تداعيات الأزمة المالية وعلى رأسها انسحاب استثمارات مباشرة من العديد من الدول المضيفة لها كنتيجة طبيعية لتفاقم أوضاع الديون السيادية في تلك الدول...وكذلك الارتفاع الملحوظ في تحويلات عوائد الاستثمارات بدلا من إعادة استثمارها، بغرض تقوية ميزانيات الشركات عبر الوطنية في الداخل"[10] وهو ما أثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول الوطن العربي خلال هذه الفترة.

الفترة (2011-2016): عرفت هذه الفترة أعلى معدلات انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منذ سنة 1999 حين كانت بمعدل 85.21 %، حيث انخفضت سنة 2011 بمعدل 38.82% لتتدنى إلى أقل من 43 مليار دولار، ولعل هذا التراجع الكبير الذي يظهره معدل النمو السلبي الذي يُقارب 39% يعود إلى الأوضاع التي عرفتها المنطقة حيث "شهدت الدول العربية خلال العام 2011 أحداثا سياسية، متسارعة واستثنائية تمثلت في موجة من الثورات والانتفاضات والحراك الشعبي التي أسفرت في النهاية عن تغيرات في القيادات السياسية ...كما شهد العام إجراء عدة تعديلات وزارية وتشكيل حكومات جديدة...(بالإضافة إلى) تعديلات الدستور والقوانين السياسية المهمة..."[11]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحراك الشعبي في أي دولة، فإنه من وجهة نظر القائمين على تقييم مناخ الاستثمار قد يؤثر سلبا أو إيجابا، حيث قد يكون ذو تأثير سلبي على المدى القصير، إلا أنه قد ينعكس ليصبح تأثيره إيجابيا على المدى المتوسط أو الطويل[12]

ولعل تصادف الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 مع الاضطرابات التي عرفتها بعض الدول العربية خلال سنة 2011 كان له أثر سلبي على مدى السنوات الموالية وهو ما قد يفسر الانخفاض الذي عرفته تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال السنوات 2013، 2014، 2015، 2016، حيث انخفضا سنة 2016 إلى 36 مليار و886 مليون دولار، وهذا برغم التحسن الطفيف سنة 2012 حيث حققت دول الوطن العربي نصيب 49 مليار و533 مليون دولار من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أراضيها.

من خلال العرض السابق يتضح أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول الوطن العربي عرفت تحسنا خلال الفترة (1995-2016)، إلا أن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 كان لها أثر سلبي عليها، وما زاد هذه التدفقات تدهورا هو الاضطرابات التي عرفتها المنطقة العربية خلال سنة 2011، والتي زادت معدلات انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية رغم التحسن الذي كان سنة 2012.

I.9.2-التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي

I.9.2-1-مفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية

إن التنمية لا تقتصر فقط على الجانب الاقتصادي بل تتعداه إلى الاجتماعي والصحي والثقافي، وتحقق الرفاهية للمجتمع من خلال تحسين وضعية أفراده ونقلها إلى مستوى أفضل وذلك بتلبية احتياجاته من خلال الاستغلال الأمثل والعادل للموارد المتاحة، حيث تصنف إلى عدة أقسام من بينها التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.

هناك عدة تعاريف قُدمت **للتنمية الاقتصادية** فهناك من عرفها بأنها "مجموعة من السياسات والإجراءات والتدابير المقصودة والموجهة من أجل تغيير هيكل الاقتصاد القومي بهدف تحقيق زيادة سريعة ومستمرة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث تعود ثمار هذه التنمية على الغالبية العُظمى من الأفراد"[13]، ومنه فإن التنمية الاقتصادية معيار قياسها هو مدى الزيادة الحاصلة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد الواحد في المجتمع عبر حدود زمنية معينة، وهو تعريف يتشابه كثيرا مع تعريف آخر من حيث معيار قياس التنمية الاقتصادية، إذ اقترح متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي كمعيار لقياس التنمية الاقتصادية، حيث لخص التنمية الاقتصادية بأنها "العملية الهادفة إلى تحسين مستويات المعيشة لسكان الدول النامية، عن طريق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي..."[14]

وعُرفت التنمية الاقتصادية بأنها "عملية تستخدم فيها الدولة الموارد المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي، يؤدي بالضرورة إلى زيادة مطردة في دخلها القومي، لكن لن يحدث هذا إلا إذا تم التغلب على المعوقات الاقتصادية وتوفر رأس المال والخبرة الفنية والتكنولوجية"[15]، ومنه فإن هذا التعريف ينظر إلى الدولة كقائد لعملية التنمية الاقتصادية، وأنها تسعى من خلالها إلى رفع مستويات دخلها إلى أفضل ما يمكن من خلال تجاوز جميع العقبات التي تواجهها في الجانب الاقتصادي بما تمتلكه من إمكانات وخبرات.

وعلى العموم يمكن الاستخلاص بأن التنمية الاقتصادية هي عملية يمكن قياسها من خلال متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الذي تجنيه الدولة وتعمل على تحسينه باستمرار عن طريق استغلال ما تملكه من إمكانات وخبرات حتى الفنية والتكنولوجية.

أما بالنسبة **للتنمية الاجتماعية** فقد قُدمت لها هي الأخرى عدة تعاريف نذكر بعضا منها فيما يلي:

هناك من عرف التنمية الاجتماعية على أنها "الجهود التي تُبذل لإحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد، لتحقيق قدر من الحرية والرفاهية للأفراد بأسرع من معدل للنمو

الطبيعي"[16] أي أن التنمية الاجتماعية تستهدف رفاهية أفراد المجتمع التي تتحقق بالتركيز على المتغيرات التي تحقق سير المجتمع وتقدمه نحو الأفضل.

وحسب مواثيق الأمم المتحدة فالمفهوم "الأكثر شيوعا هو المفهوم القطاعي، فالتنمية الاجتماعية ترد في مجال الاهتمام بالقطاعات الاجتماعية وبوجه خاص قطاعات الخدمات... ولاسيما من المنظور الاقتصادي وساعد هذا المنهج على بلورة أدق لمجموعات الغايات ذات الطبيعة الاجتماعية عند صياغة استراتيجيات التنمية وعلى ربطها بالغايات الاقتصادية وتعميق الرؤية بالنسبة لطبيعة العلاقة بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي"[17] أي أنه هناك علاقة تكاملية بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أنه كلما ارتبطت خطط التنمية الاجتماعية على المدى البعيد بالأهداف الاقتصادية المنشودة كلما كان تحقيقها أسهل وأسرع.

كما أن المتتبع لتعريفات التنمية الاجتماعية تؤكد وجود ثلاثة اتجاهات على النحو الموالي:[18]

-الاتجاه الأول: يرى أن التنمية الاجتماعية تعني الرعاية الاجتماعية التي تقتصر على إحدى الخدمات الاجتماعية التي توفرها الدولة لأفراد مجتمعها مثل الرعاية الصحية أو الإيواء أو مساعدة الفقراء.

-الاتجاه الثاني: يرى أن التنمية الاجتماعية تتحقق من خلال تقديم خدمات تعود بالنفع على أفراد المجتمع ومن تم رفع مستوى معيشتهم، وهذه الخدمات تشمل كل المجالات المتعلقة بالتعليم والصحة والإسكان والتدريب المهني وتنمية المجتمعات المحلية.

-الاتجاه الثالث: وحسب أصحاب هذا الاتجاه فإن التنمية الاجتماعية تتجاوز عملية تقديم الخدمات إلى أفراد المجتمع إلى عملية تغيير كل ما سلف ومرّ عليه الزمن من الأوضاع الاجتماعية ومحاولة تكييفها مع الزمن الحاضر، بالإضافة إلى تكوين تماسك اجتماعي من حيث القيم، والمبادئ، مع تلبية حاجات ورغبات الأفراد.

وعموما يمكن استخلاص أن التنمية الاجتماعية مفهومها أشمل من تقديم نوع معين من الخدمات إلى الأفراد بل يتعدى ذلك إلى محاولة توفير جميع الخدمات سواء ما تعلق بالصحة أو التعليم أو الإسكان وغيرها، كما أن مفهومها أوسع فهي تتضمن متغيرات أخرى، كما أن تحقيقها يكون أيضا من خلال خلق مجتمع يتسم بالترابط من خلال القيم السائدة والمبادئ الاجتماعية الراقية، بالإضافة إلى الاستغلال الأمثل لموارد المجتمع المتنوعة لتلبية حاجات الأفراد، وهذا ما يعني أهمية وجود علاقة ترابط مع التنمية الاقتصادية التي تحققها يسهل عملية تحقيق التنمية الاجتماعية في ما تعلق بتلبية حاجات الأفراد المادية.

I.9.2-2-مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية والاجتماعية

مثل ما هو الحال بالنسبة لتعدد التعاريف المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، فكذلك هناك اختلاف في تحديد المؤشرات والمتغيرات التي تقيسها، برغم انه كما تم تناوله سابقا فهناك من يرى بان نصيب الفرد من الدخل القومي يعد مؤشر لقياس التنمية الاقتصادية، ولأجل تحديد مؤشرات قياس كل من التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية تم الاعتماد على الدراسات السابقة المتبناة في هذه الدراسة، والملخصة في الجدول (2) (أنظر ملحق الجداول).

يظهر من خلال الجدول (2) أن مؤشر التنمية الاقتصادية يمكن قياسه من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب دراسة (Spinova Hanna & Ougate Kiyyaa, 2017) وأيضا دراسة Linn & Gabriella Myrbäck, 2016) (Alexandersson)، وحسب البنك الدولي فإن "نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي هو حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في منتصف العام. وإجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية. والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي"[19]

كما يظهر من الجدول (2) أيضا أن مؤشر التنمية الاجتماعية يمكن قياسه بعدة متغيرات منها: متوسط العمر المتوقع عند الولادة، مؤشر المساواة (GINI index)، توزيع المخرجات، الأمية، الظروف الاجتماعية والاقتصادية، الفساد، الحقوق والحريات، الحقوق السياسية، الحريات المدنية، المساءلة الديمقراطية، التوترات الدينية، الأمن (من مؤشرات قياسه: الاستقرار الحكومي، جودة المكتب، الصراع الداخلي ،...)، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة وحسب مدى توفر بيانات المؤشرات فإنه سيتم الاعتماد على مؤشر العمر المتوقع عند الولادة، وحسب ما جاء به البنك الدولي فإنه يقصد به "عدد السنوات التي سيعيشها المولود الجديد إذا ظلت أنماط الوفيات السائدة في وقت ولادته على حالها طوال حياتها"[20]

I.9.2-3-وضعية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي

بالنسبة للتنمية الاقتصادية في الوطن العربي، وبالاعتماد على مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والموضح تطوره في الجدول (1) وذلك خلال الفترة (1995-2016)، ومن خلال الاستعانة أيضا بالشكل (2) يمكن تقسيم التطور الحاصل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي إلى الفترات الثلاثة التالية:

الفترة 1995-2008: بالرجوع إلى الجدول (1) وأيضا الشكل (2) يتضح أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية عرف خلال هذه الفترة تزايدا مستمرا بمعدلات نمو مختلفة كان أعلاها سنة 2000 حين تحقق معدل نمو 32.62 %، أما أعلى نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة كان في نهايتها أي سنة 2008، حين فاق قيمة 23 ألف و600 دولار، ولعل هذا التحسن يعود إلى مداخيل الدول العربية خلال هذه الفترة وخاصة النفطية منها نتيجة ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة فمثلا في نهاية سنة 2007 كانت أسعار النفط 95.95 دولار أمريكي للبرميل [21]، وهذا ما أثر إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية عموما، ونصيب الفرد العربي منه.

الفترة 2009-2012: عرفت هذه الفترة تذبذبا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، وعلى العموم تراجع نصيب الفرد العربي من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، فمثلا بعدما كان سنة 2010 يفوق قيمة 23 ألف دولار عرف بعدها تراجعا طفيفا حيث أصبح سنة 2012 أقل من 22 ألف و943 دولار، ولعل هذه التذبذبات والتراجع يعود إلى آثار الأزمة المالية العالمية، وكذلك الاضطرابات التي عرفتها بعض الدول العربية، حيث أن مثل هذه الأزمات يؤثر على مداخيل الدول العربية وعلى الناتج المحلي الإجمالي ومنه حصة الفرد العربي منه.

الفترة 2013-2016: برغم التحسن المستمر الذي عرفه نصيب الفرد العربي من الناتج المحلي الإجمالي عموما خلال السنوات المتوالية 2013، 2014، 2015 حيث بلغ قيمة 23ألف و593 دولار، إلا أنه سجل انخفاضا بنسبة 16.66% خلال سنة 2016، حيث أصبح أقل من 19 ألف و662 دولار، ولعل هذا يعود إلى السياسات التقشفية التي سعت الدول النفطية إلى اتباعها بسبب تراجع أسعار البترول خلال هذه الفترة، فمثلا مع نهاية سنة 2015 انخفض سعر برميل البترول إلى 37.13 دولار أمريكي للبرميل[22]، وهذا ما أثر سلبا على الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بصفة عامة، ومنه نصيب الفرد العربي من هذا الناتج المحلي الإجمالي.

بالنسبة للتنمية الاجتماعية في الوطن العربي، وبالاعتماد على مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة، والموضح تطوره في الجدول (1) وذلك خلال الفترة (1995-2016)، ومن خلال الاستعانة أيضا بالشكل (3) يُلاحظ أن ازدياد هذا المؤشر كان بصفة مستمرة طوال الفترة، وبمعدلات نمو متزايدة في أغلب الفترات، بعدما كان متوسط العمر المتوقع عند الولادة في سنة 1995 مابين 66 و67 سنة ارتفع ليتجاوز سنة 2016 العمر 71 سنة، و هذا ما يعكس تحسن الظروف الصحية في كثير من الدول العربية وقيامها بعديد من الاستثمارات في القطاع الصحي، وتوفير مختلف الخدمات لأفراد مجتمعاتها في هذا المجال.

I.9.3-آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية

برغم سعي دول الوطن العربي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أراضيها إلا أن هناك جانبا مهما لا يمكن التغاضي عنه ألا وهو مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول العربية، إذ هل بالفعل سعيها إلى جذب أكبر عدد من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقديم العديد من التسهيلات بشتى أنواعها سيعود بالنفع والفائدة على اقتصادياتها ومجتمعها ويحقق تنميتهما، أم هناك آثار سلبية من جراء ذلك ؟ ولأجل تسليط الضوء على ذلك سيتم عرض الآثار الإيجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الدول العربية باعتبارها تنتمي إلى الدول النامية بالإضافة إلى عرضٍ للآثار السلبية في العديد من الجوانب وبالأخص ما تعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي كما يلي.[23]

I.9.3-1-الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من الآثار الإيجابية التي تعود بالنفع على الدول المضيفة المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشر، وخاصة دول الوطن العربي، وفيما يلي عرض لأهم هذه الآثار الإيجابية:

من الناحية الاقتصادية:

-تعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تغطية النقص الحاصل في الدول العربية من الأموال اللازمة للقيام بمشاريع التنمية المحلية، التي قد تلجأ الدولة للاقتراض من أطراف أجنبية في سبيل إقامة هذه المشاريع، مما يجعلها تعاني كثيرا من الديون التي تثقل اقتصادها خاصة إن لم تقم بردها في تواريخ استحقاقها، وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى هذه الدول العربية يغنيها عن طلب القروض الأجنبية، حيث أن الاستثمارات الأجنبية تساهم في التنمية الاقتصادية لتلك الدول العربية، حيث يمكنها القيام بمشاريع ذات تكاليف عالية ومخاطر كبيرة يصعب على الدولة القيام بها

بالنظر إلى نقص التمويل اللازم والخبرة، بالإضافة إلى مساهمة هذه الاستثمارات الأجنبية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المضيفة، ومنه تحسين وضعيتها وإمكانية القيام باستثمارات محلية من خلال تخصيص جزء من الأموال المدخرة في سبيل ذلك.

- تعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة إلى الدول العربية كغيرها من الدول المضيفة لها على زيادة حجم النقد الأجنبي المتدفق إليها، مما ينعكس إيجابا على ميزان المدفوعات، أي تيسير عملية الاستيراد وبدون الرفع من قيمة صادراتها، كما أن زيادة تدفق النقد الأجنبي معناه زيادة الطلب على العملة المحلية للدولة العربية المضيفة، بالإضافة إلى أن العديد من المستثمرين الأجانب يقدمون كفروع لشركات كبرى عابرة للقارات تتمتع بسمعة وخبرة جيدتين وبعلاقات دولية واسعة تتيح للدولة العربية المضيفة إمكانية التصدير بشكل أسهل وأفضل، مما يعني تحسين وضعية ميزانها التجاري.

- يتمتع المستثمرين الأجانب بعقلانية كبيرة في إدارة مشاريعهم الاستثمارية على أراضي الدول المضيفة بما فيها العربية من حيث الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتحقيق إنتاجية عالية وهذا يعود إلى الخبرة التي يتمتعون بها وخاصة ما تعلق بالدراسات الاستباقية حول مدى جدوى مشاريعهم في هذه الدول.

- إزالة الاستثمار الأجنبي المباشر للاختناقات التي تعاني منها كثير من الدول العربية والتي تمثل حواجز تعيق ازدهارها ونمو اقتصادياتها.

من الناحية الاجتماعية:

-تعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة كأداة فعالة للتقليل من نسبة البطالة في الدولة العربية المضيفة لها، من خلال توفير المزيد من مناصب الشغل، حيث أنه كلما زاد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها معناه إنشاء مشاريع جديدة أو توسيع أخرى قائمة، وهذا ما يؤدي إلى خلق مناصب عمل جديدة للعمالة المحلية ويزيد من فرص التوظيف ومنه التقليل من البطالة، أو على الأقل الحد من تزايدها بصفة مستمرة، حيث أن مشكلة البطالة وبرغم وجودها في جميع الدول، إلا أن الدول العربية تعاني منها كثيرا.

وتجدر الإشارة هنا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تنتقل إلى الدولة العربية المضيفة وخاصة عن طريق الشركات الكبرى مثل الشركات العابرة للقارات، قد تؤدي ليس فقط إلى توفير مناصب عمل في هذه الشركات الكبرى، وإنما إلى توفير مناصب عمل في شركات محلية يتم تأسيسها من أجل تقديم خدمات لهذه الشركات الكبرى.

-نقل التكنولوجيا المتطورة من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أنه قد يكون نقلها من دون ذلك عملية صعبة تتطلب مبالغ مالية ضخمة، ناهيك عن توفير العمالة المؤهلة التي تقوم بالعمل على هذه التكنولوجيا، ولنقل هذه التكنولوجيا أهمية بالغة في تحسين النمو الاقتصادي للدولة العربية المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بالنظر لآثارها الإيجابية حيث تعمل على رفع مستوى الإنتاجية سواء كما أو نوعا.

I.9.3-2-الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

بالرغم من الآثار الإيجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تعود بكثير من النفع على اقتصاديات الدول النامية بما فيها الدول العربية، وتعمل على تحسين وضعيتها في كثير من المجالات، إلا أن هناك في الجهة المعاكسة آثارا سلبية لهذه النوع من الاستثمارات، وفي ما يلي توضيح لأهم هذه الآثار السلبية:

من الناحية الاقتصادية:

-الأرباح التي تحققها الشركات الأجنبية والتي تقوم بتحويلها إلى بلدانها الأصلية تمثل أحد أشكال استنزاف الموارد الوطنية للدول العربية من خلال هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أن هذه الأرباح المحولة تؤثر سلبا على موازين مدفوعات الدول العربية إذ تكوِّن عوامل ضغط على هذه الموازين وخاصة في البلدان العربية مقارنة بالبلدان الرأسمالية المصدرة لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

-تدفق رؤوس الأموال الأجنبية من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية قد يؤثر سلبا على التنمية المحلية، ذلك لأن المستثمر الأجنبي لم يأتي بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية لهذه الدول، وإنما من أجل تحقيق أهدافه على المستوى البعيد مثل تحقيق مستويات عالية من الأرباح التي لم يستطع تحقيقها في دولته الأصل، كما أنه قد يحدث وتتعارض مصالح المستثمر الأجنبي مع مصالح الدولة العربية المضيفة بدليل النزاعات التي كثيرا ما تحدث بينهما ويتم فيها اللجوء على المحاكم، كما أن رؤوس الأموال الأجنبية التي تتدفق إلى البلد العربي المضيف قد يحصل لظروف معينة ويتوقف تدفقها فجأة وهذا ما يؤدي إلى حدوث تغير اقتصادي للدولة العربية المضيفة مما قد يُشعل فتيل أزمة اقتصادية إن لم تجد بديلا تمويليا لمشاريعها الاقتصادية.

-تسعى الكثير من الدول العربية إلى تقديم العديد من التسهيلات لاستقطاب المستثمرين الأجانب، مثل الإعفاءات الضريبية، وهذا ما يعني ضياع بعض من الموارد التي تمول بها خزينة الدولة العربية، والتي يمكن استخدامها في إقامة مشاريع من أجل التنمية الاقتصادية.

-ضخامة الشركات الأجنبية المستثمرة في أراضي الدول العربية المضيفة قد يجعل هذه الدول العربية لا تنجوا فقط من التبعية الاقتصادية، وإنما قد يمتد ذلك إلى التبعية السياسية، وما له من الآثار السلبية عليها.

من الناحية الاجتماعية:

-عدم النقل الفعلي للتكنولوجيا المتقدمة من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان العربية، فكثيرا ما تحرص الشركات الأجنبية المستثمرة بشكل مباشر على عدم انتشار التكنولوجيا التي تستخدمها من أجل بقائها مهيمنة في مجال تخصصها، ومحافظتها على حصصها السوقية ونفوذها في هذه الدول العربية ، بالإضافة إلى خلق تبعية تكنولوجية لهذه الدول العربية إلى هذه الشركات الأجنبية والدول التي تنتمي إليها.

كما أن استخدام التكنولوجيا في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر وفي الدول العربية خاصة قد يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة، بطرد العاملين واستبدالهم بآلات تزيد من الإنتاجية وبأكثر كفاءة من العنصر البشري.

-بالإضافة إلى الآثار السلبية السابقة هناك من يرى أنه هذا النوع من الاستثمارات قد يؤدي إلى سلبيات أخرى مثل مساهمة هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة التفاوت بين طبقات المجتمع، إذ يتحصل الفرد العامل في الشركات الأجنبية على دخل مرتفع مقابل أفراد المجتمع الآخرين، كما أن لها آثارا سلبية أخرى على القيم والأخلاق.[24]

من خلال ما سبق يتضح أن على الدول العربية المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشر عبئا كبيرا عند اتخاذ قرار فتح الأبواب أمام هذه الاستثمارات، وتقديم التسهيلات للمستثمرين الأجانب، فبرغم الفوائد والآثار الإيجابية التي يمكن تحقيقها من وراء هذه الاستثمارات مثل زيادة النقد الأجنبي، ورفع وتيرة النمو الاقتصادي، وتحسين الوضع الاجتماعي، وغيرها من الفوائد كما سلف الذكر، إلا أن هناك عددا من السلبيات أو المخاطر في ذلك مثل انخفاض موارد الدولة العربية بسبب التسهيلات المقدمة للمستثمرين الأجانب، منافسة هذه الشركات الأجنبية للمستثمر العربي المحلي الأقل خبرة وتجربة وحجما وأقل تمويلا، وغيرها من السلبيات.

II - الطريقة والأدوات :

بغية تحقيق أهداف هذه الدراسة واختبار فرضيتها سيتم الاستناد إلى الدراسات السابقة سواء من ناحية اختيار المؤشرات التي تقيس المتغير التابع أو المتغيرات المستقلة بالإضافة إلى أسلوب القياس (الوحدة)، مع اختيار النماذج.

II. 1- بيانات الدراسة

بالنسبة لبيانات هذه الدراسة تم الاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي من أجل الحصول عليها بالنسبة لجميع متغيرات الدراسة.

II.2- متغيرات الدراسة

عند بناء نماذج الدراسة تم الاعتماد على متغيرات الدراسة الرئيسية والتي تمكننا من اختبار فرضية الدراسة وهي كما يلي:

المتغيرين التابعين هما: GDP per Capita والذي يقيس التنمية الاقتصادية في الوطن العربي.

Life expectancy والذي يقيس التنمية الاجتماعية في الوطن العربي.

المتغير المستقل الرئيسي: FDI والذي يقيس الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي

متغيرات مستقلة أخرى: Op, CPI, Healthexp,FDIOIL, FDIOP, FDICPI, FDIGOLF، (للتعرف على معاني الرموز أنظر الجدول (5) الخاص بالرموز والاختصارات ضمن الملحق)

II.3- نماذج الدراسة

في هذه الدراسة تم الاعتماد على ثلاثة نماذج من أجل دراسة مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر ممثل للتنمية الاقتصادية في الوطن العربي، وأيضا الاعتماد على ثلاثة نماذج أخرى من أجل دراسة مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على متوسط العمر المتوقع عند الولادة كمؤشر ممثل للتنمية الاجتماعية في الوطن العربي، حيث تم اختيار فترات الدراسة لتلك النماذج وعينة الدول حسب ما توفر من بيانات، وعلى العموم يمكن تلخيص تلك النماذج بصفة إجمالية من خلال النموذجين التاليين:

-الأول (الموافق لنموذج الآثار الثابتة الموافق لنتائج الجدول (4)): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع

$$GDP\ per\ Capita = b_{1i} + b_2 FDI_{it} + b_3\ OP_{it} + b_4\ CPI_{it} + b_5\ Healthexp_{it} + b_6\ Maternalmor_{it} + b_7\ op_{it} + b_8 FDIOIL_{it} + b_9\ FDIOP_{it} + b_{10}\ FDICPI_{it} + b_{11} FDIGOLF_{it} + u_{it}$$

بحيث b_{1i} تتغير من دولة إلى أخرى وتكون ثابتة عبر الزمن ، u_{it}: حد الخطأ الذي يتغير من دولة إلى أخرى وعبر الزمن

-الثاني (الموافق لنموذج الآثار العشوائية الموافق لنتائج الجدول (4)): متوسط العمر المتوقع عند الولادة كمتغير تابع

$$Life\ expectancy = b_1 + b_2 FDI_{it} + b_3\ OP_{it} + b_4\ CPI_{it} + b_5\ Healthexp_{it} + b_6\ Maternalmor_{it} + b_7\ op_{it} + b_8 FDIOIL_{it} + b_9\ FDIOP_{it} + b_{10}\ FDICPI_{it} + b_{11} FDIGOLF_{it} + w_{it}$$

بحيث أن b_1 تبقى ثابتة، أما $w_{it} = e_i + u_i$ (خطأ عشوائي مركب)، بحيث أن ei يعبر عن الخطأ الناتج عن الاختلاف بين الدول.

4.II-الأساليب القياسية للدراسة

من أجل بناء نموذج الدراسة سيتم الاعتماد على أسلوب البانل داتا لتجميع البيانات في شكل سلاسل زمنية ومقاطع عرضية، بحيث السلاسل الزمنية تتعلق بمتغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع، والمقاطع العرضية هي على أساس الدول العربية، بحيث السلسلة الزمنية هي (عدد السنوات=t)، والمقاطع العرضية هي (عدد الدول العربية=i)

بالاستناد إلى الدراسات السابقة والنماذج الإحصائية والمتغيرات المعتمدة كما هو ملخص وموضح في الجدول (3) سيتم أيضا الاعتماد في هذه الدراسة على اختبار أحد النماذج الموالية:

النموذج التجميعي (Pooled OLS)، أو نموذج الآثار الثابتة (Fixed effect model)، أو نموذج الآثار العشوائية (Random effect model).

ولأجل اختيار أي النماذج السابقة أنسب سيتم الاعتماد على الاختبارين المواليين:[25]

اختبار: Hausman Test، والذي يقوم على الفرضيتين التاليتين: نموذج الآثار العشوائية هو الملائم :H_0

نموذج الآثار الثابتة هو الملائم :H_A

فإذا كان اختبار الآثار الثابتة هو الأنسب ننتقل إلى الاختبار التالي:

اختبار: Wald Test ، والذي يقوم على الفرضيتين التاليتين: النموذج التجميعي هو الملائم :H_0

نموذج الآثار الثابتة هو الملائم:H_A

III - النتائج ومناقشتها :

من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4) يتضح ما يلي:

بالنسبة للنماذج الثلاثة التي تضمنت نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، يتبين أن نموذج الآثار الثابتة هو الملائم بالنسبة للنماذج الثلاثة، حيث أظهر اختبار (Hausman Test) القيم الإحصائية: (11.42)، (203.47)، (188.24) للنماذج الأول، الثاني، الثالث بنفس الترتيب، وبقيم احتمالية هي: (0.0221)، (0.0000)، (0.0000) بنفس الترتيب أيضا، والتي هي أقل من القيمة الاحتمالية (5%)، وهذا ما يؤدي إلى نفي فرضية العدم H_0 التي تنص على أن نموذج الآثار العشوائية هو الملائم، وقبول الفرضية البديلة H_A والتي تنص على أن نموذج الآثار الثابتة هو الملائم.

كما جرى أيضا اختبار Wald Test لهذه النماذج الثلاثة، وأعطى القيم الإحصائية: (5758.58)، (782.15)، (746.12)، وبقيم احتمالية: (0.0000)، (0.0000)، (0.0000) للنموذج الأول والثاني والثالث بهذا الترتيب، والتي هي أقل من القيمة الاحتمالية (5%)، وعليه تُرفض فرضية العدم H_0 التي تنص على أن النموذج التجميعي هو الملائم، وقبول الفرضية البديلة H_A والتي تنص على أن نموذج الآثار الثابتة هو الملائم.

وبالنسبة للنماذج الثلاثة التي تضمنت متوسط العمر المتوقع عند الولادة كمتغير تابع، يتبين أن نموذج الآثار العشوائية هو الملائم بالنسبة للنماذج الثلاثة، حيث أظهر اختبار (Hausman Test) القيم الإحصائية: (2.88)، (7.12)، (11.01) للنماذج الأول، الثاني، الثالث بنفس الترتيب، وبقيم احتمالية هي: (0.5764)، (0.2112)، (0.1380) بنفس الترتيب أيضا، والتي فاقت القيمة الاحتمالية (5%) وهذا ما يؤدي إلى قبول فرضية العدم H_0 التي تنص على أن نموذج الآثار العشوائية هو الملائم.

وبالرجوع إلى الجدول (4) فيما تعلق بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فمن خلال مخرجات الدراسة المتعلقة بالنماذج الثلاثة التي تضمنت نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والموضحة في هذا الجدول (4)، يظهر أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث كانت القيم كما يلي: (7.98E-07)، (-1.66E-07)، (7.50E-07) بالنسبة للنموذج الأول، الثاني، الثالث بهذا الترتيب، ولكن هذا التأثير غير معنوي حيث كانت القيم الاحتمالية للقيم السابقة كالتالي: (0.1876)، (0.1071)، (0.1220)، وهي أكبر من القيمة الاحتمالية (5%)، وكذلك الحال بالنسبة للمتغيرات التفاعلية (FDIOIL, FDIGOLF, FDICPI, FDIOP) والتي لم يكن لها تأثير معنوي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي.

وبالرجوع مرة أخرى إلى نفس الجدول (4) فيما تعلق بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على متوسط العمر المتوقع عند الولادة، فمن خلال مخرجات الدراسة المتعلقة بالنماذج الثلاثة التي تضمنت متوسط العمر المتوقع عند الولادة كمتغير تابع والموضحة في نفس الجدول (4)، يظهر أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس له تأثير معنوي على متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الوطن العربي وذلك حسب النموذجين (5) و(6)،

بحيث أن معاملي الاستثمار الأجنبي المباشر في كلا النموذجين هما (8.46E-12)، (8.61E-11-) وبقيمتين احتماليتين (0.5275)، (0.1751) على التوالي، وهي قيم أكبر من القيمة الاحتمالية (5%).

إلا أن النموذج (4) الذي تضمن هو الآخر متوسط العمر المتوقع كمتغير تابع قد نتج عنه معامل الاستثمار الأجنبي المباشر ذو قيمة موجبة هي (4.01E-10)، وبقيمة احتمالية هي (0.0000) أقل من القيمة الاحتمالية (1%)، مما يعني أن للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول الوطن العربي تأثير إيجابي معنوي عند مستوى (1%) على متوسط العمر المتوقع عند الولادة بالوطن العربي.

وبالنسبة للمتغيرات التفاعلية التي لم يكن لها تأثير معنوي على متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الوطن العربي، باستثناء المتغير التفاعلي (FDIOIL) الذي كان له أثر سلبي معنوي عند مستوى (1%)، بمعامل (3.11E-10-) وبقيمة احتمالية (0.0022) وهي أقل من القيمة الاحتمالية (1%).

ومن خلال النموذج (4)، والذي يبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر تأثيرا معنويا إيجابيا عند (1%)، وأيضا المتغير التفاعلي للاستثمار الأجنبي المباشر بالدول العربية النفطية يؤثر تأثيرا سلبيا عند (1%) على متوسط العمر المتوقع في الوطن العربي، ومن خلال الجمع بين تأثير كلا المتغيرين (FDI) و(FDOIL) يمكن الحصول على التحديد الدقيق لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الدول العربية النفطية، حيث أن عملية الجمع بين المعاملين تؤدي إلى انخفاض هذا التأثير، مما يعني أن هناك تأثير للاستثمار الأجنبي المباشر على متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الوطن العربي، إلا أن هذا التأثير يكون أقل في الدول العربية النفطية عن غيرها من الدول العربية غير النفطية.

وعليه يمكن استبدال فرضية الدراسة بفرضية دقيقة مبنية على العرض السابق على النحو التالي:

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا إيجابيا معنويا عند مستوى (1%) على التنمية الاجتماعية في الدول العربية، وبنسبة أكبر في الدول العربية غير النفطية وبنسبة أقل في الدول العربية النفطية، بينما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا إيجابيا غير معنوي على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي.

وبالمقارنة مع الدراسات السابقة نجد أن هذه الدراسة الحالية تتفق مع دراستي (Spinova Hanna & Ougate Kiyyaa, 2017)، (Linn Alexandersson & Gabriella Myrbäck, 2016) في الاعتماد على مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر يقيس التنمية الاقتصادية، وأيضا في الاعتماد على مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة كمؤشر يقيس التنمية الاجتماعية، بينما تختلف الدراسة الحالية عن هاتين الدراستين السابقتين في عدم استخدام مؤشر (GINI index) كمؤشر آخر يقيس التنمية الاجتماعية، وذلك لعدم توفر البيانات الكافية للقيام بالدراسة القياسية في الوطن العربي باستخدام هذا المؤشر، كما تتفق الدراسة الحالية أيضا مع هاتين الدراستين من حيث استخدام نموذج الآثار الثابتة، وتختلف عنهما في استخدامها لنموذج الآثار العشوائية.

- كما تختلف الدراسة الحالية عن دراستي (ÖKTEN N.Zeynep & ARSLAN Önal, 2013)، و(Kolstad Ivar & Tøndel Line, 2002) سواء فيما تعلق بمؤشرات الدراسة المعتمدة في تمثيل التنمية الاقتصادية أو التنمية الاجتماعية، أو من حيث أساليب الدراسة القياسية.

- كما تختلف الدراسة الحالية عن دراسات (Spinova Hanna & Ougate Kiyyaa, 2017) ، (Myrbäck, 2016 Linn Alexandersson & Gabriella)، (ÖKTEN N.Zeynep & ARSLAN Ünal, 2013)، (Kolstad Ivar & Tøndel Line, 2002) من حيث عينة الدراسة حيث شملت الدراسة الحالية دول الوطن العربي أما الدراسات السابقة فقد شملت دولا أخرى.

- كما تختلف الدراسة الحالية عن دراسات (Spinova Hanna & Ougate Kiyyaa, 2017) ، (Myrbäck, 2016 Linn Alexandersson & Gabriella)، (ÖKTEN N.Zeynep & ARSLAN Önal, 2013)، (Kolstad Ivar & Tøndel Line, 2002) في محاولتها التعرف على مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النفطية وغير النفطية، وكذلك التي تنتمي إلى الاتحادات الدولية (مثل مجلس التعاون الخليجي حسب الدراسة الحالية)، من خلال إدخال متغيرين تفاعليين هما (FDIGOLF)، و(FDIOIL).

- كما أن الدراسة الحالية تختلف عن دراستي (Spinova Hanna & Ougate Kiyyaa, 2017) ، (Myrbäck, 2016 Linn Alexandersson & Gabriella) في توصلها إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا إيجابيا غير معنوي على التنمية الاقتصادية، حيث توصلت هاتين الدراستين إلى عكس ذلك أي إلى وجود أثر إيجابي معنوي عند مستوى (1%) على التنمية الاقتصادية.

- كما أن الدراسة الحالية تختلف عن دراستي (Spinova Hanna & Ougate Kiyyaa, 2017)، (Myrbäck, 2016 Linn Alexandersson & Gabriella) في توصلها إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا إيجابيا معنوي عند مستوى (1%) على التنمية الاجتماعية (متوسط العمر المتوقع عند الولادة)، حيث توصلت هاتين الدراستين إلى عكس ذلك أي إلى وجود أثر سلبي غير معنوي على التنمية الاجتماعية (متوسط العمر المتوقع عند الولادة).

IV- الخلاصة :

لقد عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية تحسنا خلال الفترة (1995-2016)، إلا أن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 كان لها أثر سلبي عليها، وما زاد هذه التدفقات تدهورا هو الاضطرابات التي عرفتها المنطقة العربية خلال سنة 2011، والتي زادت من معدلات انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية رغم التحسن الذي كان سنة 2012، وفي المقابل فإن كلا من مؤشري التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية قد عرفا على العموم تحسنا في قيمهما خلال فترة الدراسة وخاصة بالنسبة لمؤشر التنمية الاجتماعية الذي عرف منحى تصاعدي دون أي تدبدب، وللاستثمار الأجنبي المباشر دور مهم في هذا حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر تأثيرا إيجابيا معنويا عند مستوى (1%) على التنمية الاجتماعية في الدول العربية، وبنسبة أكبر في الدول العربية غير النفطية وبنسبة أقل في الدول العربية النفطية، ولعل هذا يعود إلى تركيز الدول العربية النفطية على مورد النفط في سبيل دعم مشاريعها التنموية في الجانب الاجتماعي، وبالأخص ما تعلق في بقطاع الصحة، في حين أن الدول العربية غير النفطية تبحث عن موارد أخرى لدعم مشاريعها التنموية في الجانب الاجتماعي، والتي من بينها الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى أراضيها، وفي المقابل فإن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الدول العربية لم يكن واضحا وأكيدا حيث توصلت هذه الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لكن غير معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، وهذا ما يعني اعتماد كثير من هذه الدول على موارد أخرى، مثل اعتماد الدول النفطية منها على النفط، ودول أخرى على السياحة، وكل دولة حسب خصوصياتها، وهذا ما يجرنا إلى البحث عن التأثير الإيجابي والسلبي للنفط على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية النفطية، وإلى البحث أيضا عن العوامل الأخرى المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية سواء النفطية منها أوغير النفطية.

- ملاحق :

الجدول (1): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، متوسط العمر المتوقع عند الولادة، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات نموها في الدول العربية

السنوات	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية*	معدل النمو**	متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الدول العربية***	معدل النمو**	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية***	معدل النمو**
الوحدة	الأسعار الجارية للدولار الأمريكي	%	عدد السنوات	%	الأسعار الجارية للدولار الدولي	%
1995	283271441		66,8154545		12407,0384	
1996	3289808634	1061,36262	67,1135909	0,44620874	12760,2277	2,84668499
1997	6441022314	95,7871424	67,3981818	0,42404362	13137,6509	2,95780929
1998	7902677454	22,692906	67,6656818	0,39689498	13265,8653	0,97593094
1999	1168610166	-85,212478	67,9162273	0,37026967	13954,9922	5,19473765
2000	4467682987	282,307387	68,1537273	0,34969551	18508,4828	32,6298326
2001	6170772375	38,1201932	68,3837273	0,33747237	18675,1085	0,90026666
2002	5331302839	-13,6039621	68,6121818	0,33407729	18788,9266	0,6094642
2003	1,48E+10	178,337218	68,8426818	0,33594617	19592,5751	4,27724541
2004	2,15E+10	45,1445515	69,0760455	0,33898113	21084,75	7,61602236
2005	4,67E+10	116,788931	69,3097727	0,33836216	21708,693	2,9592146
2006	6,93E+10	48,3273366	69,5392727	0,33112214	22888,1569	5,433141

1,88185227	23318,8782	0,31604127	69,7590455	19,5330436	8,28E+10	2007
1,3143917	23625,3796	0,29732202	69,9664545	7,33828592	8,89E+10	2008
-4,098677	22657,0516	0,27896497	70,1616364	-14,2381274	7,62E+10	2009
1,52666422	23002,9487	0,26400068	70,3468636	-7,78920848	7,03E+10	2010
-0,34978429	22922,488	0,25445342	70,5258636	-38,8191598	4,30E+10	2011
0,08888782	22942,8633	0,25219642	70,7037273	15,2117787	4,95E+10	2012
1,01802463	23176,4273	0,25631916	70,8849545	-2,56394727	4,83E+10	2013
0,94084216	23394,4809	0,26355127	71,0717727	-8,90744463	4,40E+10	2014
0,84850868	23592,9851	0,27449843	71,2668636	-9,65335274	3,97E+10	2015
-16,663509	19661,5659	0,28669453	71,4711818	-7,13494461	3,69E+10	2016

*تم احتساب التدفقات من خلال جمع جميع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية

** تم احتساب معدل النمو من خلال حساب الفرق بين السنة والتي تسبقها مع القسمة على السنة السابقة والضرب في 100

*** تم احتساب المتوسط من خلال جمع قيم جميع الدول العربية والقسمة على عددها (22 دولة)

المصدر: مُعد بالاعتماد على بيانات جل الدول العربية المُقتبسة من قاعدة بيانات البنك الدولي

الجدول (2): مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية كما جاء في بعض من الدراسات السابقة

الدراسة	المتغير	المؤشرات
دراسة (Spinova Hanna & Ougate (Kiyyaa, 2017	التنمية الاجتماعية	متوسط العمر المتوقع (Life expectancy) مؤشر المساواة (GINI index)
	التنمية الاقتصادية	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
دراسة (Linn Alexandersson & Gabriella Myrbäck, 2016)	التنمية الاجتماعية	متوسط العمر المتوقع (Life expectancy) مؤشر المساواة (GINI index)
	التنمية الاقتصادية	النمو الاقتصادي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)
دراسة (ÖKTEN N.Zeynep & ARSLAN Ünal, 2013)	الظروف الاجتماعية والاقتصادية	البطالة، ثقة المستهلك، الفقر
دراسة (Kolstad Ivar & Tøndel (Line, 2002	التنمية الاجتماعية	توزيع المخرجات، الأمية، الظروف الاجتماعية والاقتصادية، الفساد، الحقوق والحريات، الحقوق السياسية، الحريات المدنية، المساءلة الديمقراطية، التوترات الدينية، الأمن (من مؤشرات قياسه: الاستقرار الحكومي، جودة المكتب، الصراع الداخلي ،...)

المصدر: مُعد بالاعتماد على بعض من الدراسات السابقة

الجدول (3): الأسلوب المستخدم، النماذج والمتغيرات كما جاء في بعض من الدراسات السابقة

الدراسة	أسلوب الدراسة القياسية	النماذج والمتغيرات	
دراسة (Spinova Hanna & Ougate Kiyyaa, 2017)	بيانات البانل داتا Panel Data مع دراسة التأثيرات الثابتة	النموذج الأول	المتغير التابع: GDP per Capitait المتغيرات المستقلة: FDIit , Opit, CPIit, (FDIit_Opit), Popit, (FDIit_CPIit)
		النموذج الثاني	المتغير التابع: Life expectancyit المتغيرات المستقلة: FDIit , Opit, CPIit, Healthexpit, Govexp educit, (FDIit_Opit), (FDIit_CPIit), (FDIit_Healthexp it), (FDIit_Govexp educit)
		النموذج الثالث	المتغير التابع: GINI indexit المتغيرات المستقلة: FDIit , Opit, CPIit, (FDIit_Opit),

			(FDIit_CPIit), GDP per Capitait
دراسة (Linn Alexandersson & Gabriella Myrbäck, (2016		النموذج الأول	المتغير التابع: GDP per Capitait المتغيرات المستقلة: FDIit , Opit, CPIit, (FDIit* Opit), (FDIit* CPIit)
	بيانات البانل داتا Data Panel مع دراسة التأثيرات الثابتة	النموذج الثاني	المتغير التابع: Life expectancyit المتغيرات المستقلة: FDIit , Opit, CPIit, (FDIit* Opit), (FDIit*CPIit),Healthexp it, Skilledstaff it, Govexp educit, Maternalmor it, Primarycom it, (FDIit* Healthexp it), (FDIit* Govexp educit)
		النموذج الثالث	المتغير التابع: GINI indexit المتغيرات المستقلة: FDIit , Opit, CPIit, (FDIit* Opit), (FDIit* CPIit), GDP per Capitait
دراسة (ÖKTEN N.Zeynep & ARSLAN (Ünal, 2013	دراسة التكامل المشترك وبنا نموذج تصحيح الخطأ	النموذج الأول	المتغير التابع: FDI المتغير المستقل: Socioeco
		النموذج الثاني	المتغير التابع: Socioeco المتغير المستقل: FDI
دراسة (Kolstad Ivar & (Tøndel Line, 2002	أسلوب الانحدار	المجموعة الأولى(المتغير التابع: FDI)	
		النموذج الأول	LGDPperCapita , Op, time
		النموذج الثاني	LGDPperCapita , Op, time, PR
		النموذج الثالث	LGDPperCapita , Op, time, PR, IC, C
		النموذج الرابع	LGDPperCapita , Op, time, PR, ET, C
		النموذج الخامس	LGDPperCapita , Op, time, CL
		النموذج السادس	LGDPperCapita , Op, time, CL, IC, C
		النموذج السابع	LGDPperCapita , Op, time, CL, ET, C
		المجموعة الثانية (المتغير التابع: FDI)	
		النموذج الأول	LGDPperCapita , Op, time, DA
		النموذج الثاني	LGDPperCapita , Op, time, DA, ET, C
		النموذج الثالث	LGDPperCapita , Op, time, DA, IC, C
		النموذج الرابع	LGDPperCapita , Op, time, RP
		النموذج الخامس	LGDPperCapita , Op, time, RP, ET, C
		النموذج السادس	LGDPperCapita , Op, time, RP, IC, C

المصدر: مُعد بالاعتماد على بعض من الدراسات السابقة

الجدول (4): نتائج الدراسة القياسية لمختلف النماذج المُعتمدة

المتغير التابع		GDP per Capita			Life expectancy		
النماذج		النموذج1	النموذج2	النموذج3	النموذج4	النموذج5	النموذج6
الفترة		2016-2000	2016-2003		2016-2000	2016-2003	
Hausman Test	Chi-square	11.4285	203.4764	188.2476	2.8898	7.1294	11.0141
	Prob	0.0221	0.0000	0.0000	0.5764	0.2112	0.1380
Wald Test	Chi-square	5758.582	782.1514	746.1259			
	Prob	0.0000	0.0000	0.0000			
النموذج الملائم			نموذج الآثار الثابتة			نموذج الآثار العشوائية	
الثابت		26419.46** (0.0000)	36075.66** (0.0000)	32886.98** (0.0000)	74.70023** (0.0000)	75.6301** (0.0000)	76.0153** (0.0000)
FDI		7.98E-07 (0.1876)	1.66E-07 (0.1071)	7.50E-07 (0.1220)	4.01E-10** (0.0000)	8.46E-12 (0.5275)	-8.61E-11 (0.1751)
Healthexp			12.4556** (0.0000)	12.3156** (0.0000)		0.00255** (0.0000)	0.0025** (0.0000)
Maternalmor		-16.3246 (0.1146)	-23.0807 (0.2488)	-20.9494 (0.2944)	-0.02844** (0.0000)	-0.02508** (0.0000)	-0.0249** (0.0000)
CPI			92.4889 (0.2743)	86.7902 (0.3570)		-0.01804 (0.0994)	-0.0244* (0.0456)
Op			-105.0412** (0.0002)	-68.4789* (0.0497)		-0.00258 (0.4654)	-0.0041 (0.3585)
FDIOIL		-4.60E-07 (0.4782)			-3.11E-10** (0.0022)		
FDIGOLF		-1.81E-07 (0.1876)			-7.23E-11 (0.1637)		
FDICPI				2.46E-09 (0.7977)			1.34E-12 (0.2872)
FDIOP				-7.63E-09 (0.0851)			4.36E-13 (0.4515)
R-squared		0.9704	0.9813	0.9816	0.5897	0.5970	0.6048
F-statistic		447.9681	507.7009	457.3661	114.3018	52.1648	38.0500
Prob(F-statistic)		0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
عدد المشاهدات		323	182	182	323	182	182
عدد الدول العربية		19 دولة	13 دولة		19 دولة	13 دولة	
عينة الدول العربية		جل الدول باستثناء: ليبيا، سوريا، الصومال	جل الدول باستثناء: ليبيا، سوريا، العراق، الأردن، فلسطين، جيبوتي، السودان، الصومال، جزر القمر.		جل الدول باستثناء: : ليبيا، سوريا، الصومال	جل الدول باستثناء: ليبيا، سوريا، العراق، الأردن، فلسطين، جيبوتي، السودان، الصومال، جزر القمر.	

** ذات دلالة معنوية عند مستوى 1% *ذات دلالة معنوية عند مستوى 5%

المصدر: مُعد بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews الإصدار 10

الجدول (5): شرح قائمة الرموز والاختصارات

الرمز أو الاختصار	المتغير
GDP per Capita	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدولار الدولي (الأسعار الدولية للدولار)
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي
Op	مؤشر التجارة (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
CPI	مؤشر مدركات الفساد (سلم من 10 (عدم وجود فساد) إلى 0 (وجود فساد عالي))
Healthexp	الإنفاق على الصحة لكل فرد (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
Skilledstaff	الولادات التي حضر لها طاقم صحي ماهر (كنسبة مئوية من الإجمالي)
Govexp educ	الإنفاق الحكومي على التعليم (الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
Maternalmor	معدل وفيات الأمهات (لكل 100000 ولادة حية (صحية))
Primarycom	معدل إتمام المرحلة الإبتدائية (الإجمالي كنسبة من الفئة العمرية في المرحلة الإبتدائية)
GINI index	مؤشر جيني يقيس المساواة (سلم من 0 (المساواة الكاملة) إلى 1 (انعدام المساواة))
Life expectancy	متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بعدد السنوات)
i	الدولة i
t	السنة t
Socioeco	مؤشر يقيس الظروف الاجتماعية والاقتصادية في دولة تركيا بحيث يقيس البطالة، ثقة المستهلك، الفقر
LGDPperCapita	إدخال اللوغاريتم على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
PR	الحقوق السياسية
ET	التوترات العرقية
C	الفساد
CL	الحريات المدنية
IC	الصراع الداخلي
DA	المساءلة الديمقراطية
RP	التوترات الدينية
FDIOIL	متغير تفاعلي بين FDI ومتغير وهمي يمثل أكبر 10 دول عربية منتجة للنفط
FDIOP	متغير تفاعلي بين FDI و OP
FDICPI	متغير تفاعلي بين FDI و CPI
FDIGOLF	متغير تفاعلي بين FDI ومتغير وهمي يمثل الدول التي تنتمي إلى مجلس التعاون الخليجي

المصدر: مُعد بالاعتماد على بعض من الدراسات السابقة

الشكل (1): تدفقات FDI إلى الدول العربية

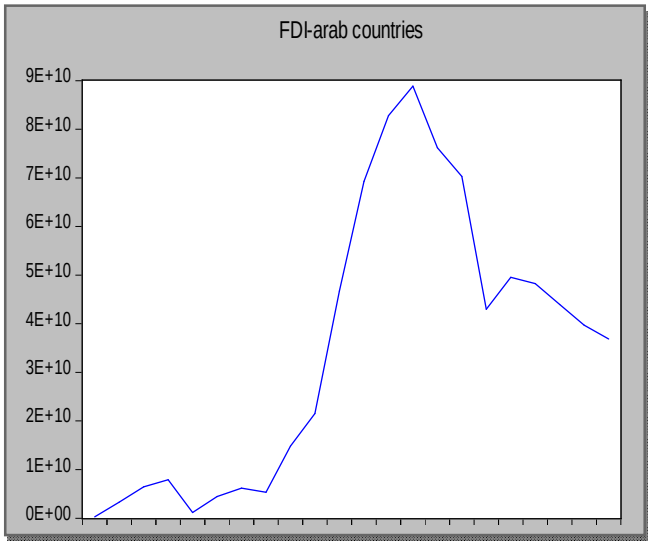

المصدر: مُعد بالاعتماد على بيانات الجدول (1) وباستخدام برنامج Eviews الإصدار 10

الشكل (2): GDP per Capita في الدول العربية

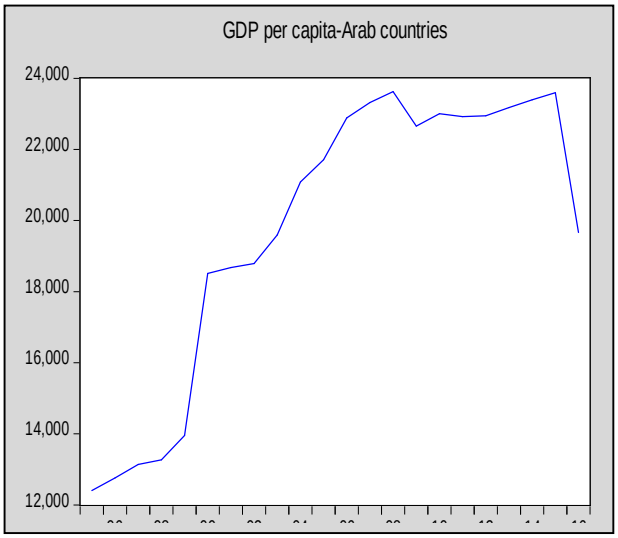

المصدر: مُعد بالاعتماد على بيانات الجدول (1) وباستخدام برنامج Eviews الإصدار 10

الشكل (3): متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الدول العربية

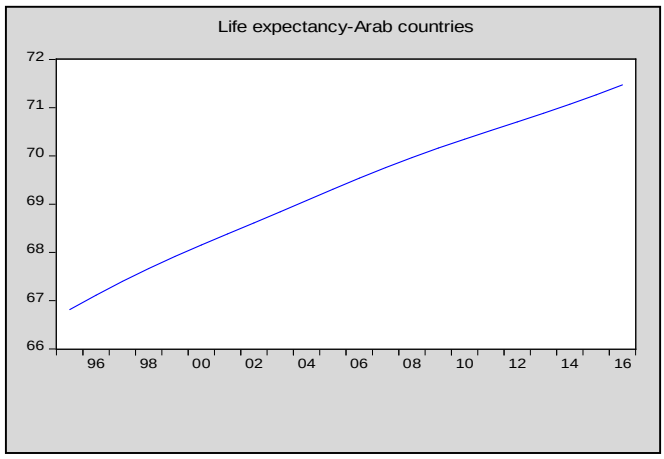

المصدر: مُعد بالاعتماد على بيانات الجدول (1) وباستخدام برنامج Eviews الإصدار 10

- الإحالات والمراجع :

[1] Spinova Hanna & Ougate Kiyyaa (2017), " **The effect of FDI on socio-economic development in developing European countries**", Sodertorn university, Stockholm sh.se. OnLine: https://pdfs.semanticscholar.org/855b/fe744f2b4d52c220c45a6cdc8be59316d12f.pdf :(visited 11/06/2018).

[2] Linn Alexandersson & Gabriella Myrbäck (2016), "**The relationship between foreign direct investment and socio-economic development in Latin America and the Caribbean** ",Bachelor thesis in Economics, University of Gothenburg School of Business, Economics and Law, 2016. OnLine: https://gupea.ub.gu.se/bitstream/2077/52391/1/gupea_2077_52391_1.pdf (visited 11/07/2018).

[3] ÖKTEN N.Zeynep & ARSLAN Önal (2013), "**foreign direct investments and socioeconomic conditions- The Case of Turkey**", International Journal of Economic and Administrative Studies. OnLine:http://dergipark.ulakbim.gov.tr/ulikidince/article/viewFile/5000113872/5000105961 (visited 11/07/2018).

[4] Kolstad Ivar & Tøndel Line (2002), "**Social Development and foreign direct investments in developing countries**", Chr. Michelsen Institute. OnLine: https://brage.bibsys.no/xmlui/bitstream/handle/11250/2435857/Report%20R%202002-11.pdf?sequence=2&isAllowed=y (visited 11/07/2018).

[5] Adapted from: United nations conference on trade and development (2005), "**world investment report 2005: Transnational Corporations And The Internationalization Of R&D**", Switzerland, p.297.

[6] عن: سعد إمام محمد (2014)، **"البترودولار والاستثمار الأجنبي"**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ص.83.

[7] عن: عبد، محمد عبد العزيز عبد الله (2005)، **"الاستثمار الأجنبي المباشر: في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي"**، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع، ص.ص 18- 19.

[8] عن: مندور عصام عمر (2010)، **"محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية"**، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، ص.11.

[9] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار(2005)، **"مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005"**، الكويت، ص.50.

[10] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2010)، **"مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010"**، الكويت، ص.76.

[11] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2011)، **"مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011"**، الكويت، ص.ص 45-46.

[12] نفس المرجع السابق، ص.49.

[13] بدران أحمد جابر (2014)، **"التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة"**، القاهرة: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، ص.29.

[14] الأهدن فرهاد محمد علي (1994)، **"التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي"**، القاهرة: مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، ص.24.

[15] بدران أحمد جابر، مرجع سبق ذكره، ص.22.

[16] نفس المرجع السابق ونفس الصفحة.

[17] عن: نفس المرجع السابق، ص.24.

[18] عن: السروجي طلعت مصطفى، عويس منى محمود، عليق أحمد محمد، حسن فؤاد حسين (2001)، **"التنمية الاجتماعية: المثال والواقع"**، جامعة حلوان: مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، ص.ص 25-26.

[19] البنك الدولي، بنك البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، على الخط: http://databank.albankaldawli.org/data/indicator/SP.DYN.LE00.IN/1ff4a498/Popular-Indicators# (تاريخ الزيارة 2018/7/11)

[20] نفس المرجع السابق.

[21] أسعار البترول، على الخط:

https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=3&ved=0ahUKEwjElrDOpfDUAhVJChoKHdsABBUQFggwMAI&url=https%3A%2F%2Fwww.eia.gov%2Fdnav%2Fpet%2Fhist_xls%2FRWTCd.xls&usg=AFQjCNGJSuAU5WmDvTVqMKrHDqtnvBrb7A&cad=rja
(تاريخ الزيارة 2017/7/4)

[22] نفس المرجع السابق.

[23] عن: المغربي إبراهيم متولي إبراهيم حسن (2015)، "دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي: من منظور الاقتصاد الإسلامي والأنظمة الاقتصادية المعاصرة"، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ص.ص 155- 166.

[24] مندور عصام عمر، مرجع سبق ذكره، ص.ص 102-103.

[25] Adefemi ADESETE, Ahmed, (2017), "Panel data regression models in eviews: Pooled OLS, Fixed or Random effect model ?" OnLine: https://researchsolutionblog.files.wordpress.com/2017/12/panel-data-regression-models-in-eviews1.pdf (visited 11/07/2018).

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

عمار حميود ، نادية زوقارت (2020)، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول العربية (النفطية وغير النفطية)-دراسة قياسية للفترة (2000-2016)** ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 7 (العدد 1)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص. ص 249-268.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـــ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (**CC BY-NC 4.0**)**.

المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (**CC BY-NC 4.0**)**.

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Algerian Review of Economic Development is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license** (CC BY-NC 4.0).